الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/8*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٥ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت**

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئة – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويتناول التقرير بالتفصيل التقدم المحرز في عمل لجنة الخبراء، وبخاصة فيما يتعلق بمشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويشرح التقرير عملية إعداد مشروع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بالنظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية، والنظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات التابعين لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم معلومات عن التقدم المحرز في العمل على إعداد مشروع النظام الفرعي للطاقة التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ووصفا لأنشطة اللجنة في مجال الترويج لتطبيق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وأدرجت النقاط المطروحة للمناقشة في الفقرة ٦٨ من التقرير.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

** E/CN.3/2012/1.

110112 100112 11-64597 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئة – الاقتصادية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ٤

ألف – معلومة أساسية ٤

باء – الإطار المركزي ٥

جيم – الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية ٨

دال – التمديدات والتطبيقات ١٠

هاء – حالة المشروع المالية ١١

ثالثا – التقدم المحرز في صياغة مشروع النظام الفرعي للطاقة التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ... ١٢

رابعا – الترويج لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ١٣

خامسا – تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ١٦

سادسا – التنسيق ١٧

ألف – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية ١٧

باء – فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة ١٨

جيم – الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة ١٩

دال – عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصل ببرنامج عمل لجنة الخبراء .. ١٩

هاء – عمل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المتصل ببرنامج عمل لجنة الخبراء ٢١

واو – اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٢٢

سابعا – نقاط للمناقشة ٢٣

أولا – مقدمة

١ – في دورتها الثانية والأربعين، قامت اللجنة الإحصائية بما يلي:

(أ) أشادت بالتقدم المحرز في عمل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولاحظت مع التقدير أن العمل على تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يسير حسبما هو مقرر على الرغم من قصر المواعيد القصوى؛

(ب) أشادت بالعملية الشفافة لإعداد التوصيات المتفق عليها بشأن البنود الواردة في قائمة المسائل المتصلة بالمجلد ١ لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولا سيما المشاورات العالمية التي قادت إلى التعاون مع الأطراف المؤثرة المختلفة في النظم الإحصائية الوطنية؛

(ج) أكدت مجددا الضرورة الملحة لإكمال المجلد ١ من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في الوقت المنسب، بغرض تقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين، وحثت اللجنة على التشاور بشأن مشاريع فصول المجلد، وبخاصة التشاور في أقرب وقت ممكن بشأن مسائل الاتساق التي قد تنشأ أثناء إعداد مشروع المجلد ١؛

(د) أحاطت علما بالتوصيات المتعلقة بقائمة المسائل الخاصة بالمجلد ١، مشيرة إلى أن هناك مشاورة عالمية جارية بشأن إحدى المسائل وإلى أن التفاصيل المتعلقة بمسائل أخرى سيجري إعدادها في مشاورات عالمية مستمرة مع البلدان، من خلال مشاريع فصول المجلد ١ من النظام المنقح للمحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(هـ) حثت الدول على المشاركة بفعالية في تعزيز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه إطارا إحصائيا لتقييم الروابط بين البيئة والاقتصاد في المنتديات الدولية، وبخاصة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ٢٠١٠ (ريو + ٢٠)؛

(و) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء واللجان الإقليمية، خطة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأن تحدد الأولويات المناسبة كي تتبعها الدول الأعضاء.

٢ – وجرى تنظيم هذا التقرير على النحو التالي: يتضمن الفرع الثاني موجزا للتقدم المحرز في عمل لجنة الخبراء، وبخاصة في مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم الفرع الثالث معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز في إعداد النظام الفرعي للطاقة. ويتضمن الفرع الرابع سردا لأنشطة لجنة الخبراء في مجال الترويج لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويعرض الفرع السادس مناقشة استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ويقدم الفرع السابع النقاط المطروحة للمناقشة في اللجنة.

ثانيا – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

ألف – معلومة أساسية

٣ – شددت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والثلاثين، على أهمية عمل لجنة الخبراء في رفع مستوى دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣[(١)]، ليصبح معيارا دوليا للإحصاء، استنادا إلى قائمة من المسائل المتفق عليها.

٤ – وأعربت في دورتها الأربعين، عن تأييدها الكامل لمشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[(٢)]. وقررت لجنة الخبراء، إدراكا منها لضرورة إتاحة الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للبلدان، وبموجب السلطة الممنوحة لها من اللجنة الإحصائية، أن تصدر نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ثلاثة مجلدات: ”المجلد ١، ويشتمل على المعيار الإحصائي الدولي؛ والمجلد ٢، ويضم الموضوعات التي يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها لكنها ذات صلة وثيقة بالسياسات؛ والمجلد ٣، ويشمل تطبيقات الحسابات المعروضة في المجلدين ١ و ٢[(٣)]. وبناء على طلب اللجنة الإحصائية، أعطت لجنة الخبراء الأولوية لإكمال المجلد ١، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وينتظر اكتمال المجلدين ٢ و ٣ بعد فترة وجيزة من المجلد ١، في عام ٢٠١٣. وبناء على ذلك، قررت لجنة الخبراء أن يغطي المجلد ٢ النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية، وأن يغطي المجلد ٣ النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات.

٥ – وأسست لجنة الخبراء، بموجب السلطة الممنوحة لها من اللجنة الإحصائية، مكتبا ليضطلع بالأنشطة والمهام المتصلة بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة والرصد وإعداد التقارير وحشد الموارد لمشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، عين مكتب اللجنة السيد كارل أوبست محررا لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح، وشكل هيئة للتحرير، تتكون من خبراء في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية والحسابات القومية، من أستراليا وكندا والنرويج وهولندا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشعبة الإحصائية[(٤)]. وتعمل هيئة

(١) ST/ESA/STAT/SER.F/61/Rev.1.

(٢) اللجنة الإحصائية، المقرر ١٠٤/٤٠.

(٣) E/CN.3/2009.7، الفقرة ٣٥.

(٤) تتكون هيئة التحرير من: مايكل فاردون (المكتب الإحصائي لأستراليا)، وجو سانت لورنس (الدائرة الإحصائية الكندية)، وماك دي هآن (رئيس فريق لندن والدائرة الإحصائية لهولندا)، وجولي هآس (الدائرة الإحصائية للنرويج)، وبرايان نيوسون (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، وبول شريار (منظمة التعاون والتنمية في الميدان.

التحرير في تعاون وثيق مع المحرر على استعراض مشاريع الفصول قبل إحالتها إلى المشاورات العالمية؛ وعلى كفالة الاتساق الداخلي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة البنود الواردة في قائمة المسائل؛ وكفالة أخذ التعليقات المستلمة من خلال المشاورات العالمية بعين الاعتبار؛ والسعي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية؛ وتقديم المشورة للمكتب بشأن المسائل التي يتعذر حلها.

٦ - وأكدت اللجنة الإحصائية ضرورة مشاركة الأوساط الإحصائية على أوسع نطاق ممكن في العالم في تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويعمل الموقع الشبكي للمشروع (http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seearev)، الذي تتعهده الشعبة الإحصائية، على تعزيز الشفافية والمشاركة الواسعة في عمل المكاتب الإحصائية الوطنية، ليس فقط من قبل الأوساط الإحصائية في المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية، بل والجماعات البيئية والاقتصادية الأوسع نطاقا. وتتاح على الموقع الشبكي معلومات شاملة وجيدة التوقيت فيما يتصل بتنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك قائمة المسائل المتفق عليها والأشياء ذات الصلة، والأوراق الختامية، والتوصيات المتعلقة بالمسائل التي تقدم إلى الشعبة الإحصائية، وتعليقات البلدان والمنظمات على تلك التوصيات، علاوة على مشاريع الفصول والتعليقات عليها.

٧ - وتجري أدناه، مناقشة الأجزاء أو المجلدات الثلاثة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح كل على حدة، وتناقش أيضا الحالة المالية للمشروع.

باء – الإطار المركزي

٨ - تتكون عملية إعداد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (يشار إليه في وثائق الدورات السابقة للجنة الإحصائية بعبارة المجلد ١) من المراحل التالية: (أ) إعداد قائمة مسائل متفق عليها بعد تناولها من خلال الورقات المعلقة بالمسائل من قبل فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة؛ (ب) صياغة الورقات الختامية التي تعرض مداولات الخبراء؛ (ج) الحصول على تعليقات البلدان والوكالات الدولية على الورقات الختامية ووضع مجموعة من التوصيات مع أخذ تعليقات البلدان على الورقات الختامية في الاعتبار؛ (هـ) كفالة إقرار اللجنة الإحصائية للتوصيات في دورتها الثانية والأربعين؛ (و) صياغة المحرر لمشروعات الفصول (من الفصل ٢ إلى الفصل ٥)[٥] كل على حدة، بالتشاور مع هيئة التحرير؛ (ز) استعراض مشروعات الفصول من قبل البلدان

(٥) يحتوي الفصل ١ على المقدمة ويوضح الفصل ٦ كيفية تكامل الفصول وطريقة عرضها.

والوكالات الدولية بشكل مضطرد، كلما أتيح فصل منها خلال عام ٢٠١١، عن طريق مشاورات عالمية؛ (ح) صياغة مجموعة موحدة من فصول الإطار المركزي (من الفصل ١ إلى الفصل ٦) على يد المحرر، بالتشاور مع هيئة التحرير، مع أخذ تعليقات البلدان على الورقات الختامية في الاعتبار؛ (ط) استعراض البلدان والوكالات الدولية للمجموعة الكاملة من الفصول في جولة مشاورات عالمية ختامية، من أجل كفالة اتساق وترابط مفاهيمها ومحتوياتها مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى؛ (ي) استكمال مشروعات الفصول على أساس التعليقات المتحصل عليها عبر الجولة الختامية من المشاورات العالمية.

٩ - وقد يلاحظ القارئ عدة سمات فيما يتعلق بالعملية الشفافة والتشاورية لاستعراض مشروعات الفصول والتعليق عليها. وتشجع اللجنة البلدان والوكالات الدولية على التشاور مع الوزارات والوكالات الحكومية المسؤولة عن إصدار أو استخدام المعلومات التي تناقش في الفصول المختلفة، من أجل كفالة صلاحية الموضوعات التي تجري مناقشتها وضمان تغطية جميع الموضوعات بشكل شامل. وقد استغلت عدة بلدان ووكالات دولية الفرصة التي أتاحتها المشاورات العالمية، من أجل التوعية بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية خارج نطاق الأوساط الإحصائية، وإقامة تعاون شامل بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية. واعتبرت عملية المشاورات العالمية خطوة هامة تجاه كفالة مشاركة الأوساط غير الإحصائية في تطوير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وقبول إطار النظام بغرض استخدامه مستقبلا على الصعيد القطري.

١٠ - واستلمت في المتوسط ٤٠ مجموعة من التعليقات على كل فصل تقريبا. وبلغ مجموع الجهات التي وردت منها مراجيع أثناء ذلك، ٧٠ جهة مختلفة، ضمت مكاتب إحصائية ووزارات لشؤون البيئة ومؤسسات حكومية أخرى ووكالات دولية. واستلمت ردود من بلدان ذات هياكل اقتصادية وظروف بيئية متباينة، في جميع القارات. ويمكن الاطلاع على جميع التعليقات، التي تتراوح بين مقترحات مفيدة بشأن التحرير ومدخلات تقنية مفصلة، على الموقع الشبكي للمشروع. وقامت هيئة التحرير بتحليل التعليقات المفردة على الفصول المفردة (الفصول من ٢ إلى ٥) أو مجموعة فصول الإطار المركزي (الفصول من ١ إلى ٦)، وصنفتها في عدة فئات مختلفة تراوحت بين التعليقات ذات الطبيعة التحريرية واللغوية الصرفة والمسائل التقنية التي تستدعي اهتمام هيئة التحرير. ثم ناقشت هيئة التحرير المسائل المختلفة ونقح المحرر الفصول بعد ذلك على أساس القرارات التي اتخذت بشكل جماعي مع هيئة التحرير.

١١ - وتعرض الفصول من ٢ إلى ٦ المفاهيم الأساسية والتعريفات والتصنيفات والجداول وحسابات الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١١، طرح الفصل ١ للمشاورات العالمية، بصحبة الفصول الأخرى من ٢ إلى ٦. لكن، نظرا إلى أن الفصل ١ يمثل مقدمة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بأكمله ويشتمل على الإطار المركزي للنظام والنظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية والنظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات، فقد تعذر إعداده في صورته النهائية في الوقت الراهن للأسباب الواردة أدناه. أولا، يصعب توضيح العلاقات بين الأجزاء المختلفة لمجلدات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، نظرا إلى أنه لم تجر بعد صياغة مشروع النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية ومشروع النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات ثانيا، سيتطلب الأمر تقديم توضيحات وتفصيلات في الفصل ١ من النص، فيما يتعلق بحسابات النظم الإيكولوجية والتمديدات والتطبيقات بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، عند اكتمال إعداد الجزأين الآخرين في صورتهما النهائية. وتؤيد التعليقات المتحصل عليها بشأن الفصل ١ أثناء عملية التشاور العالمية ذلك الاستنتاج. ويتوقع ألاّ يحتاج الفصل ٢ من الإطار المركزي لتغييرات رئيسية نظرا إلى قلة عدد الإحالات الواردة فيه إلى أجزاء أخرى من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وربما يتطلب الأمر إدخال توضيحات قليلة، فيما يتصل مثلا بتعريفات النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية التي ترد إشارات إليها في تعريف الأصول البيئية، بعد الفراغ من مناقشة حسابات النظم الإيكولوجية.

١٢ – وتعرض لجنة الخبراء الفصول من ٢ إلى ٦، التي تشكل أساسيات الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، توخيا لإمكانية اعتمادها من قبل اللجنة الإحصائية. وسيجري إعداد مذكرة تمهيدية من ٣ إلى ٤ صفحات، تصف محتوى الفصول. وستتاح الفصول من ٢ إلى ٦ للجنة الإحصائية في هيئة وثيقة معلومات أساسية.

١٣ – ويوفر نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إطارا لقياس البيئة وعلاقتها التبادلية مع الجنس البشري. وتطبق القواعد المحاسبية على المعلومات البيئية، وييسر ذلك الاتساق مع المعايير الإحصائية الدولية للاقتصاد الكلي والمعايير الإحصائية الدولية المتعلقة بالبيئة، والتوصيات ذات الصلة، مثل نظام الحسابات القومية والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه وإحصاءات الطاقة. ويركز الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على عرض هيكل المحاسبة (الفصل ٢)، وحسابات التدفق المادي (الفصل ٣)، والحسابات الوظيفية، مثل حسابات نفقات حماية البيئة (الفصل ٤)، وحسابات الأصول المتعلقة بالموارد الطبيعية (الفصل ٥)، وتكامل الحسابات المادية والنقدية (الفصل ٦). ويوفر النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية إطارا لقياس قدرة النظم الإيكولوجية على توفير الخدمات للجنس البشري، علاوة على قياس تدفق الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية.

١٤ - وستوفر وثيقة معلومات أساسية تحليلا للتعليقات المتحصل عليها من الجولة الختامية للمشاورات العالمية بشأن الفصول من ٢ إلى ٦، وتوضح كيفية معالجة المسائل الرئيسية. وستعرض على الموقع الشبكي للمشروع، عقب اعتماد الفصول بوقت وجيز، نسخة إلكترونية غير محررة من الوثيقة، كي تتاح لمنتجي ومستخدمي الحسابات البيئية - الاقتصادية إمكانية الوصول فورا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستعرض على الموقع الشبكي أيضا مشروعات الوثائق الداعمة، التي تشتمل على مسرد، وقوائم مراجع ومختصرات وأسماء مختصرة، ومواد داعمة لتصنيفات وقوائم مختارة، ووصفا للتغيرات التي طرأت على نسخة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠٠٣، وتوضيحا للعلاقة بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المنقح ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولم تتضمن النسخة المقدمة إلى اللجنة الإحصائية، بسبب القيد الزمني، مجموعات بيانات لملء الجداول. وستضمن في النسخة غير المحررة مسودة أرقام توضيحية للجداول ذات الصلة، تتبعها نسخة مطبوعة من الوثيقة غير المحررة. وستبدأ الترتيبات اللازمة لكفالة ترجمة الوثيقة في الوقت المناسب، بعد استيفاء متطلبات التحرير.

جيم - الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية

١٥ - ناقشت لجنة الخبراء، في اجتماعها السادس، خريطة الطريق والمفاهيم العامة للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية. واعترفت بارتفاع الطلب على حسابات النظم البيئية في مجال السياسات، وأعربت عن التأييد بشكل عام، لفعل شيء في ذلك الصدد. وأكدت ضرورة كفالة اتفاق الجماعات المختلفة، في ضوء تعدد تخصصات حسابات النظم الإيكولوجية والبيانات الداعمة لها، وتوضيح دور الإحصائيين الرسميين والعلماء وخبراء الجغرافيا المكانية والاقتصاديين، الذين يعملون على تطوير حسابات النظم الإيكولوجية. وطلبت لجنة الخبراء إلى الشعبة الإحصائية والوكالة الأوروبية للبيئة والبنك الدولي مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في ذلك العمل، بهدف إعداد مقترح محدد للمناقشة في اجتماعها المقبل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٦ - وانعقدت ثلاثة اجتماعات هامة بشأن حسابات النظم الإيكولوجية في غضون عام ٢٠١١. واستضاف الاجتماع الأول البنك الدولي، في واشنطن العاصمة، من أجل إطلاق الشراكة العالمية لمحاسبة الثروة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وتبنت تلك الشراكة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بصفة إطار لقياس أنشطتها، واعتبرته أداة هامة لتعزيز تنفيذ النظام على صعيد البلدان.

١٧ - واستضافت الاجتماع الثاني اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في كوبنهاغن، في أيار/مايو ٢٠١١. واتضح في الاجتماع نشوء توافق في الآراء بشأن الإطار المفاهيمي لحسابات النظم الإيكولوجية واستراتيجية تطويرها في سياق عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واستضاف الاجتماع الثالث مكتب الإحصاءات الوطنية وإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وناقش المشاركون في الاجتماع البنود المدرجة في قائمة المسائل، التي جرى إعدادها نتيجة مناقشات دارت في اجتماعين سابقين، وفي اجتماع لجنة الخبراء المعقود في حزيران/يونيه. وتوصل الاجتماع إلى اتفاق بشأن المضي قدما في تطوير نظام فرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية، وبشأن خريطة الطريق والحد الزمني فيما يتعلق بإعداد ذلك النظام الفرعي، بغرض مناقشته في الاجتماع السابع للجنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٨ - ونوقشت بمزيد من التفصيل في الاجتماع الثالث المتعلق بحسابات النظم الإيكولوجية، الذي عقد في لندن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قائمة المسائل التي أعدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وعرضت في الاجتماع السابع عشر لفريق لندن، الذي انعقد في الشهر نفسه في ستوكهولم. والمسائل المذكورة هي:

(أ) المسألة ١ - تطبيقات حسابات النظم الإيكولوجية في مجال السياسات؛

(ب) المسألة ٢ - الحسابات الهيكلية؛

(ج) المسالة ٣ - إعداد خرائط الغطاء الأرضي وتصنيفاته ووحداته المحاسبية؛

(د) المسألة ٤ - حسابات الكربون والمغذيات والتربة؛

(هـ) المسألة ٥ - حسابات التضاريس الأرضية وإمكاناتها الإيكولوجية؛

(و) المسألة ٦ - حسابات التنوع البيولوجي وفهارسها؛

(ز) المسألة ٧ - قدرة النظام الإيكولوجي/الإمكانات الإيكولوجية الكاملة؛

(ح) المسألة ٨ - تصنيف خدمات النظام الإيكولوجي؛

(ط) المسالة ٩ - ترتيب أولويات خدمات النظام الإيكولوجي؛

(ي) المسالة ١٠ - مبادئ التقييم النقدي.

١٩ - وينتظر في هذه المرحلة، أن يصدر النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية في هيئة وثيقة قصيرة من ٥٠ إلى ١٠٠ صفحة، تشتمل على الإطار المفاهيمي لحسابات النظم الإيكولوجية. ولن تكون الوثيقة معيارا دوليا، لأنها لن تقدم مفاهيم

وتعريفات وتصنيفات متفق عليها دوليا، بل ستوفر وصفا منهجيا ومتسقا لنهج غاية في الحداثة تجاه حسابات النظم الإيكولوجية، داخل إطار واسع متصل بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وستوفر أساسا تستند إليه البلدان في دفع عملية تطبيق النظام الفرعي لحسابات النظم لإيكولوجية إلى الأمام، باستخدام مصطلحات مشتركة ومفاهيم ذات صلة، بغرض تيسير مقارنة الإحصاءات بالتجارب. ولن تدرج في النظام الفرعي سوى المسائل التي نشأ بشأنها توافق واسع في الآراء.

٢٠ - وسيجري، من منطلق الالتزام بروح تشجيع أوسع مشاركة ممكنة للدوائر الإحصائية العالمية وغيرها من الدوائر ذات الصلة، وتعزيز الشفافية، تأسيس جهاز إداري لمشروع النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية شبيه بالجهاز الإداري لمشروع الإطار المركزي لنظام الحسابات البيئية – الاقتصادية. وأفردت في الموقع الشبكي للمشروع صفحة لعرض قائمة المسائل والورقات الختامية والمسائل ذات الصلة، علاوة على عرض الفصول، التي سيجري وضعها على الصفحة بصورة مضطردة كلما أتيح فصل منها.

٢١ - وتتضمن خريطة الطريق المتعلقة بتطوير النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية تصورا لإعداد الورقات الختامية، بالاستناد إلى المناقشات التي جرت في الاجتماع المذكور آنفا المتعلق بحسابات النظم الإيكولوجية، الذي انعقد في لندن في عام ٢٠١١، وتصورا لصياغة مسودة النص على يد المحرر، الذي سيوحد المساهمات المستلمة من مختلف الخبراء. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير مسودة نص بعد أن تكون قد استعرضت في اجتماع فريق خبراء، قبل انعقاد مناقشات الاجتماع التالي للجنة، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيجري، رهنا بما ستسفر عنه مناقشات اللجنة، تعميم مسودة نص جديد من أجل المشاورات العالمية، التي ستعقد في خريف عام ٢٠١٢، كي يتسنى إعداد صيغتها النهائية من أجل تقديمها إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين. وبرغم أنه لن يطلب إلى اللجنة الإحصائية اعتماد النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية بصفة نظام معياري، فإنه يقترح إقراره بوصفه نموذجا متطورا للعرض الإحصائي للنظم الإيكولوجية، يوفر قاعدة صلبة لمواصلة العمل على الصعيد الدولي في ذلك المجال.

دال - التمديدات والتطبيقات

٢٢ - ناقشت لجنة الخبراء، في اجتماعها السادس، مقترحا لتأسيس فريق فرعي تابع لها، من أجل إعداد مشروع النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بوصفه جزءا لا يتجزأ من ذلك النظام. ولن يكون النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات معياريا أيضا، بل سيطرح نهجا مختلفة يمكن تبنّيها لاستفاء احتياجات البلدان

المفردة، بناء على الاحتياجات الخاصة بكل بلد في مجال السياسات. ومن الضروري مع ذلك، ملاحظة أن النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات لن يتضمن مقترحات حلول في مجال السياسات؛ بل سيقوم عوضا عن ذلك، بتحديد طرائق يمكن بها استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتوفير الاستنارة في مجال تحليل السياسات. وسيشمل جمهور هذا الجزء أو المجلد من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بصفة رئيسية، محللين وباحثين ومنتجي وجامعي بيانات. ويمكن مخاطبة صناع السياسات على النحو الأمثل من خلال أنماط أخرى من المواد، مثل مذكرات ونشرات الإحاطة. وتشمل الموضوعات التي يمكن إدراجها في النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات، مؤشرات كفاءة الموارد ومؤشرات الإنتاجية، وتحليلات الثروة الصافية والاستنفاد، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحليلات المدخلات والمخرجات الهيكلية، وإعداد نماذج التوازن العام، وتحليل الاستهلاك على أساس المدخلات والمخرجات، وما يسمى بطرائق تحديد البصمة، وتحليلات التفسخ. وقد وافقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تولي زمام القيادة في تنسيق تطوير النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات. ويجري إعداد مقترح بشأن قائمة الموضوعات التي سيشملها النظام ورسم خريطة طريق لإعداد القائمة. وستجري مناقشة هذا العمل في اجتماع لجنة الخبراء المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتشير تقييمات لجنة الخبراء إلى إمكانية تقديم النظام الفرعي للتطبيقات والتمديدات إلى اللجنة الإحصائية من أجل إقراره.

هاء – حالة المشروع المالية

٢٣ – أسست الشعبة الإحصائية صندوقا استئمانيا من أجل تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وتنبغي الإشادة بالمساهمات الكبيرة للوكالات المذكورة أدناه، بالإضافة إلى مساهمة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والشعبة الإحصائية، وهي: مكتب الإحصاءات الأسترالي؛ ومكتب الإحصاءات المركزي للهند؛ والدائرة الإحصائية لهولندا؛ والدائرة الإحصائية لنيوزيلندا؛ والدائرة الإحصائية للنرويج؛ والدائرة الإحصائية لجنوب أفريقيا؛ والمكتب الإحصائي الاتحادي لسويسرا؛ وإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢٤ – وهناك حاجة لجمع أموال إضافية من أجل صياغة مشروع النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية ومشروع النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات. وستستخدم الأموال لتغطية نفقات المرتبات والسفر المتعلقة بالمحرر والمستشارين الذين قد يجري استقدامهم من أجل إعداد مسودات أوراق كمساهمة في إعداد النظامين الفرعيين المذكورين.

ثالثا – التقدم المحرز في صياغة مشروع النظام الفرعي للطاقة التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

٢٥ – يمثل الجزء الخاص بالطاقة نظاما فرعيا داخل نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ويتسق معه بشكل كامل، لكنه يتيح إمكانية البحث المتعمق في كيفية تطبيق مفاهيم المحاسبة وقواعدها وتصنيفاتها على الطاقة. والنظام الفرعي متسق بشكل وثيق أيضا مع مشروع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، التي قدمت إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين، فيما يختص بمسائل أساسية ذات صلة بتعريف منتجات الطاقة ومفاهيمها وتصنيفاتها.

٢٦ – وجرت صياغة مشروع النظام الفرعي للطاقة بشكل متزامن مع عملية إعداد مشروع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية وفي تشاور لصيق معها، وأسفرت عن مساهمات مفيدة في صياغة مشروع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وعقد فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة اجتماعا في نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لمناقشة مشروعات الفصول المتعلقة بالنظام الفرعي للطاقة. واتفق فريق الخبراء على أن مشروعات الفصول المتعلقة بالنظام الفرعي للطاقة تمثل نقطة انطلاق جيدة جدا لإعداد معيار إحصائي دولي. وجرى الاتفاق أيضا بشأن الأسلوب المناسب للنظام الفرعي للطاقة وجمهوره، وأهم من ذلك، جرى الاتفاق على الجداول الرئيسية التي ستدرج والشكل الذي ينبغي أن تتخذه. وحددت عدة مسائل تستحق الاهتمام، من بينها معاملة وعرض المخزونات والتدفقات ذات الصلة بالطاقة المتجددة، وإعادة صياغة أجزاء مختلفة من النص لكفالة الاتساق مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويتواصل العمل على إعداد الصيغة النهائية لما تبقى من المسائل التي حددت، وإكمال صياغة مشروعات الفصول.

٢٧ – ونظرا إلى أن فريق الخبراء قد أوصى بمراعاة الاتساق الكامل مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، فلن يتيسر إكمال صياغة مشروع النظام الفرعي للطاقة حتى يكتمل إعداد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وستعقد مشاورة عالمية بشأن النظام الفرعي للطاقة في أوائل عام ٢٠١٢.

٢٨ – وقد اعترفت لجنة الخبراء بارتفاع الطلب على النظام الفرعي للطاقة في قطاعي السياسات والإحصاءات، واقترحت أن يعتمده مكتب اللجنة الإحصائية خلال عام ٢٠١٢. وفي ضوء الاستنتاجات التي خرج بها اجتماع اللجنة، سيقدم مشروع النظام الفرعي للطاقة إلى اللجنة الإحصائية في هيئة وثيقة معلومات أساسية.

٢٩ - ونظرا إلى وجوب أن يكون النظام الفرعي للطاقة متسقا بشكل كامل مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومشروع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، ستكون المسائل التي يتوقع انبثاقها عن المشاورة العالمية أقل صعوبة على الأرجح من المسائل المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مشاورات كثيرة بشأن مشروعات فصول النظام الفرعي للطاقة، وبخاصة مع فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة وفرقة العمل المعنية بحسابات الطاقة التابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وهناك آليات لمواصلة ذلك الحوار.

٣٠ - وكانت اللجنة الإحصائية قد طلبت من قبل إعداد برنامج تنفيذ مشترك لكل من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة والنظام الفرعي للطاقة، وأيدت من بعد العمل على إعداد ''دليل تجميع إحصاءات الطاقة''، المقرر نشره في عام ٢٠١٣. ويعمل فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة على إعداد الدليل، بمساهمة من فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية فيما يتعلق بالجزء المتصل بتجميع حسابات الطاقة. وستعالج في الدليل مسألة تنفيذ التوصيات الواردة في كل من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة والنظام الفرعي للطاقة. والوثائق الثلاث ضرورية كي تنشئ البلدان نظما متعددة الأغراض لمعلومات الطاقة.

رابعا - الترويج لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٣١ - يتزايد الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه إطار الرصد الذي يوفر الاستنارة لأطر سياسات مختلفة. وعلى وجه الخصوص، لاحظت لجنة الخبراء مع الارتياح، أن النظام حظي باعتراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باعتباره الإطار الذي تستخلص من خلاله مؤشرات ''النمو الأخضر''. ويتضمن تقرير مشترك بين الوكالات، أصدره فريق إدارة البيئة[٦] في وقت أقرب، بغرض توضيح الخطوط العريضة لسياسات التحول إلى النمو الأخضر الذي يولد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي المستدام والعادل، اعترافا بأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يشكل نقطة بداية هامة لقياس/رصد التقدم، الذي يمثل جزءا هاما من عملية الانتقال من الاقتصاد الأخضر إلى التنمية المستدامة[٧]. ويدعو التقرير أيضا إلى أن تعزز هيئات الأمم المتحدة قدرتها على الإسهام في مواصلة تطوير

(٦) فريق إدارة البيئة هيئة معنية بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، مكونة من وكالات متخصصة وبرامج وأجهزة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويعزز الفريق التعاون فيما بين الوكالات من أجل دعم تنفيذ جدول الأعمال الدولي المتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية.

(٧) انظر التقرير المعنون العمل على تحقيق اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي يمكن الحصول عليه في هيئة إلكترونية.

نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك توفير الدعم البرنامجي للمؤسسات في الاقتصادات النامية، كي تعزز قدرتها على جمع البيانات ذات الصلة وتنظيمها وتفسيرها وتوصيلها.

٣٢ – ورحبت لجنة الخبراء أيضا بخطط أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن العمل مع الأوساط الإحصائية على تطوير مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخلاصها من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، استجابة للهدف ٢ في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، ومن أجل إقامة اتصال مع أفرقة الخبراء التي تعمل تحت رعايتها بغرض الإسهام في تطوير النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية. ولاحظت اللجنة أيضا مع الارتياح، تحول نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إلى أداة هامة في يد الباحثين الذين يجرون تحليلات المدخلات والمخرجات، وأنه يستخدم بصورة متزايدة كإطار تنظيمي لتحليلات البصمة.

٣٣ – وتقر لجنة الخبراء بأن مواصلة العمل على التوعية بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعزيزه مسألة ذات أولوية، على الرغم من الزخم الذي يكتسبه النظام بوصفه الإطار الأساسي للقياس في مجال البيئة وتفاعلها مع الاقتصاد. وتقر اللجنة على وجه الخصوص، في ضوء ارتفاع الطلب على المؤشرات في مجال السياسات وما ينتج عن ذلك من انتشار المبادرات المتعلقة بالمؤشرات، بأن لها دورا في مجال المشاركة في تلك الأنشطة وإبلاغ البلدان بأهميتها فيما يتعلق بتطوير نظم متكاملة للمعلومات يمكن استخدامها لأغراض كثيرة تشمل استخلاص المؤشرات. ومن المهم بوجه خاص للبلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، أن يجري إعداد الإحصاءات الأساسية باستخدام مفاهيم وتعريفات وتصنيفات متسقة مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، كي يتسنى إدماجها في الأطر المحاسبية في الوقت المناسب، وربطها بالإحصاءات الرسمية الأخرى. وترتبط فوائد ذلك النهج تجاه النظام، بالاحتياجات السياساتية المتعلقة بتيسير تفسير المؤشرات وتحليلها، لأن ذلك يظهر العلاقات التبادلية بين الإحصاءات الأساسية المتباينة بصورة جلية ويمكّن من تحليلها. ويتحقق تطوير التماسك والاتساق المتبادل للسلاسل الزمنية التي تستند إليها الإحصاءات ذات الصلة بالبيئة، عن طريق إدخال الهويات والتوازنات المحاسبية التي ينطوي عليها النظام بطبيعته. وعلاوة على ذلك، تجري معالجة جوانب أخرى تتعلق بضمان الجودة، مثل تقليل عبء الاستجابة إلى الحد الأدنى وزيادة فعالية التكلفة. ويتميز ذلك النهج بفعاليته أيضا فيما يتعلق بالنظم البيئية ذات البيانات الضعيفة، إذ يتيح إمكانية تحديد البيانات المفقودة وتقديرها بسهولة أكثر، من خلال استخدام الهيكل المحاسبي.

٣٤ - وناقشت لجنة الخبراء، في مناسبات دولية رئيسية وبخاصة المناسبات التمهيدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومن منطلق إدراكها لأهمية مواصلة تعزيز نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، طرائق تعزيز النظام بوصفه إنجازا هاما وأداة فعالة لرصد حالة البيئة وإحراز تقدم تجاه تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وشجعت اللجنة أعضاءها على إقامة اتصالات واضحة وعملية مع القاعدة الأوسع للمستخدمين، خارج نطاق دوائر المحاسبة، بغرض الحصول على الدعم لتنفيذ النظام على صعيد البلدان. ولأغراض تحقيق تلك الغاية، طلبت اللجنة إلى أمانتها ومكتبها إعداد مواد ترويجية تستطيع البلدان استخدامها في توفير الاستنارة لوفودها.

٣٥ - وقامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في إطار التحضير للمؤتمر، بتوجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والجهات المؤثرة ذات الصلة، من أجل توفير المدخلات والمساهمات لأمانة المؤتمر، بغرض إدراجها في نص تجميعي يقدم إلى الدول الأعضاء في اجتماع يعقد في يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وستشكل الوثيقة التجميعية أساسا لإعداد مسودة أولى للوثيقة الختامية. ودعت عدة بلدان ومنظمات دولية إلى أن تعتمد الدول الأعضاء نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يعترف موجز الإحاطة ٦، المعنون ''أفكار حديثة بشأن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة'' الذي أعدته أمانة لجنة التنمية المستدامة، وبشكل واضح، بمزايا استخدام إطار إحصائي دولي متفق عليه، مثل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، كأساس لإعداد مؤشرات لقياس التقدم تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وأعدت الشعبة الإحصائية والبرنامج العالمي لتقييم المياه كتيبا للترويج للنظام الفرعي للمياه التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، كإطار لرصد المياه. ووزع الكتيب في الأسبوع العالمي للمياه بستوكهولم، في آب/أغسطس ٢٠١١، وفي مناسبات أخرى ذات صلة كذلك. وترجم إلى اللغة الإسبانية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبرنامج العالمي لتقييم المياه.

٣٧ - وتعمل عدة منظمات على إعداد مواد ترويج إضافية، تشمل كتيبا يوضح كيفية استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتوفير الاستنارة في مجال الاقتصاد الأخضر.

خامسا – تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

٣٨ – بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين، ناقشت لجنة الخبراء استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وشددت اللجنة بصفة خاصة على أهمية تشجيع البلدان على اعتماد النظام في خططها الوطنية لتطوير الخدمات الإحصائية، واعترفت بالصعوبات التي قد تواجهها البلدان بسبب تعارض الأولويات. واعترفت اللجنة أيضا بالضرورة الملحة لتطوير الحد الأدنى المطلوب من المجموعة الأساسية للحسابات كي تنفذها البلدان. وينبغي أن تتيح تلك الحسابات إمكانية التنفيذ التدريجي بدءا بجداول مبسطة جدا تشتمل على أبسط مستويات المجاميع، فيما يتعلق باستخراج المياه على مستوى الاقتصاد في مجمله مثلا، وتوفر معلومات أكثر تصنيفا حسب النشاط الاقتصادي. وينبغي أيضا أن يرتبط الحد الأدنى المطلوب من مجموعة الحسابات ارتباطا واضحا باستخلاص المؤشرات، التي ينبغي أن تكون مبسطة وأن تغطي المسائل ذات الأهمية العالمية بشكل رئيسي. وتعتبر حسابات المياه والطاقة وكذلك حسابات الانبعاثات الهوائية من مجالات الأولوية، برغم الاعتراف بأن مسائل أخرى قد تكون أكثر أهمية لبعض البلدان. ومن الضروري ملاحظة أن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يمكن تنفيذه بشكل مضطرد من قبل البلدان، رهنا بظروفها واحتياجاتها في مجال السياسات. وستواصل اللجنة العمل في هذا المجال وتناقش مقترحا محددا في اجتماعها السابع، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيدرج ذلك المقترح في تقرير لجنة الخبراء إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين، في عام ٢٠١٣.

٣٩ – واعتبر إعداد مواد للتدريب وتجميع مبادئ توجيهية من أجل توزيعها على نطاق واسع في البلدان وعرضها على الموقع الشبكي للجنة الإحصائية، أمرا شديد الأهمية ومن شأنه أن يكفل اتخاذ نهج مشترك للتنفيذ بغض النظر عما إذا كان من يوفر التدريب خبيرا دوليا أو وطنيا. ويمكن إعداد المواد على يد خبراء وتمحيصها من قبل فريق خبراء، مثل فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. وتعمل اللجنة الإحصائية في ذلك الصدد، وتماشيا مع مجالات أولويات تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، على جمع مواد التدريب التي استخدمها خبراء مختلفون أثناء تنفيذ النظام الفرعي للمياه، بغرض الحصول على مجموعة مؤشرات متفق عليها ويمكن نشرها على نطاق واسع. وبالمثل، سيؤدي إعداد دليل تجميع إحصاءات الطاقة إلى الجمع بين المواد التجميعية وممارسات البلدان من أجل تنفيذ حسابات الطاقة.

سادسا – التنسيق

٤٠ – ناقشت لجنة الخبراء، بناء على التكليف الصادر لها من اللجنة الإحصائية، التقدم المحرز في مجال الأنشطة التي تضطلع بها أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنية الأخرى التي تعمل في إطار ولايتها. وهي تشمل أنشطة فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات البيئية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانضم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية واللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى برنامج عمل اللجنة.

ألف – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

٤١ – اجتمع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، في ستوكهولم، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، من أجل استعراض الفصول من ٣ إلى ٦ في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح، والتعليقات المستلمة من المشاورة العالمية الأولى. وتمثل الناتج الرئيسي لذلك الاستعراض في أن الفصول اعتبرت ذات نوعية جيدة بصفة عامة. وجرى تناول بضعة مقترحات تتعلق بالتحسين. وشملت المسائل الأخرى التي نوقشت في ذلك الاجتماع إعداد النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية، ومسائل تتعلق بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والتطبيقات والسياسات.

٤٢ – ويمثل استعراض الفصول خطوة أخيرة في مساهمة فريق لندن في إعداد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد ساعد فريق لندن اللجنة، في مراحل سابقة من عملية الإعداد، على تطوير خطة أبحاث وتوفير ورقات ختامية بشأن كل مسألة من مسائل التنقيح التي حددت. وينتظر أن يشارك فريق لندن، في عام ٢٠١٢، في إعداد النظام الفرعي للحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية من خلال استعراض المفاهيم المقترحة والطرائق التي تركز تحديدا على مسألة الاتساق مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، على سبيل المثال. وتتمثل إحدى مهام فريق لندن المتوقعة في المستقبل المنظور، في مساعدة اللجنة فيما يتصل باستراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، عن طريق الإسهام مثلا في إعداد مواد التدريب والمواد التجميعية والمساعدة على تحديد الأولويات ومواصلة الإسهام في إعداد النظام الفرعي للتمديدات والتطبيقات.

٤٣ – ومن المقرر أن ينعقد الاجتماع الثامن عشر لفريق لندن في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأن يستضيفه المكتب الإحصائي لكندا.

باء – فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة

٤٤ – في ضوء اعتماد اللجنة الإحصائية للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، في دورتها الثانية والأربعين، يتركز اهتمام فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة الآن على أنشطته المتعلقة بإعداد دليل تجميع إحصاءات الطاقة، الذي يتمثل القصد منه في توفير إرشادات عملية في مجال تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة والنظام الفرعي المنتظر لحسابات الطاقة. وكرس الاجتماع السادس لفريق أوسلو، المعقود في كانبيرا بأستراليا، في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١١، لإعداد ذلك الدليل. ووافق الاجتماع بوجه خاص على خطة عمل ذات ثلاث مراحل: (أ) جمع ممارسات البلدان ومدخلات نص دليل تجميع إحصاءات الطاقة، (ب) دمج المواد لتشكل مشروعا مكتملا للدليل، (ج) عقد مشاورات بشأن الدليل واستعراضه. وينتظر اكتمال إعداد الدليل في صورته النهائية في عام ٢٠١٣، وفقا للتصور الوارد في جدول الزمني الذي عرض في ذلك الاجتماع.

٤٥ – و فيما يتصل بالمرحلة الأولى، أعدت أمانة فريق أوسلو، بالتعاون مع اللجنة الإحصائية وأعضاء مختارين من الفريق، مشروع نموذج لتدوين ممارسات البلدان. ويتمثل الهدف من النموذج في جمع تجارب البلدان المتعلقة بتجميع إحصاءات الطاقة وتبادلها، وأيضا تقديم مساهمة مكتملة التشكيل في إعداد الدليل. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تتاح الممارسات التي تتقدم بها البلدان في هيئة قاعدة معارف. وعمم مشروع نموذج تدوين ممارسات البلدان على أعضاء فريق أوسلو وفريق لندن، من أجل التعليق عليه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٤٦ – وستكون أنشطة فريق أوسلو الرئيسية في عام ٢٠١٢ متصلة بتدوين وجمع معلومات عن ممارسات البلدان وصياغة مشروعات فصول دليل تجميع إحصاءات الطاقة. ويتطلب تجميع مواد الدليل تقديم مساهمات من أعضاء فريقي أوسلو ولندن معا، إذ يتمثل القصد من الدليل في توفير إرشادات عملية في مجالي التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة ودليل تجميع إحصاءات الطاقة معا. ويشجع فريق أوسلو وفريق لندن، وكذلك اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة، البلدان على التقدم بممارساتها المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بإحصاءات الطاقة، التي يمكن استخدامها كأساس لكتابة الدليل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم أمانة فريق أوسلو واللجنة الإحصائية، بالتشاور مع البلدان، بتحديد من سيساهمون في صياغة مشروع نص الدليل وفصوله المختلفة.

٤٧ – ومن المقرر عقد الاجتماع السابع لفريق أوسلو في فنلندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وسيكرس الاجتماع لمناقشة مشروعات نصوص فصول الدليل المختلفة.

جيم – الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة

٤٨ – لم يعقد الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة مناسبات مشتركة في عام ٢٠١١. وسيساهم الفريق، في عام ٢٠١٢، في إكمال تنقيح إطار تطوير إحصاءات البيئة وإعداد مجموعة أساسية من تلك الإحصاءات. وسيناقش أيضا مسألة تنقيح الاستبيان المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والاستبيان المتعلق بالبيئة للجنة الإحصائية وبرنامج الأمم المتحدة، وكفالة اتساق عمليات جمع البيانات والجدول الزمني للمناسبات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

دال – عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصل ببرنامج عمل لجنة الخبراء

٤٩ – يشمل عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتصل ببرنامج عمل لجنة الخبراء المجالات التالية: (أ) العمل المتعلق بإعداد مؤشرات لرصد التقدم المحرز تجاه تحقيق الاقتصاد الأخضر، (ب) العمل المتعلق بتدفق المواد وإنتاجية الموارد، (ج) استعراض حالة استبيان المنظمة المتعلق بالبيئة.

١ – رصد التقدم المحرز تجاه تحقيق الاقتصاد الأخضر

٥٠ – رحب الوزراء المشاركون في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، باستراتيجية المنظمة المتعلقة بالنمو الأخضر، وشجعوا المنظمة على مواصلة العمل على إعداد مؤشرات للنمو الأخضر، على نحو يتسق مع التقرير المعنون التقدم صوب النمو الأخضر: رصد التقدم – مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي يحدد إطارا مفاهيميا لقياس النمو الأخضر، يتمثل في مجموعة من ٢٥ مؤشرا وخطة قياس، لمعالجة المسائل الرئيسية المتصلة بمجموعة المؤشرات.

٥١ – وجرى تعريف النمو الأخضر باستخدام بعدين، هما: (أ) مواصلة النمو والتنمية الاقتصاديين مع التقليل إلى أدنى حد من الضغوط على نوعية البيئة وعلى استخدام الموارد الطبيعية؛ (ب) الربط بين الاستثمار والابتكار لتشكيل أرضية يستند إليها النمو المستدام وإتاحة فرص اقتصادية جديدة. ويسير العمل على إعداد مؤشرات النمو الأخضر في إطار ٥ مجموعات من المؤشرات: (أ) الكفاءة الإنتاجية للبيئية والموارد لأغراض الإنتاج والاستهلاك؛ (ب) قاعدة الأصول الطبيعية للاقتصاد؛ (ج) البعد البيئي لنوعية الحياة؛ (د) الفرص الاقتصادية والاستجابات في مجال السياسات؛ (هـ) السياق الاجتماعي – الاقتصادي وخصائص النمو.

٥٢ - وينبغي أن تجمع مؤشرات النمو الأخضر بحكم طبيعتها معلومات اقتصادية وبيئية متسقة. ومع أن هناك قدرا كبيرا من البيانات الاقتصادية والبيئية، فإنه يصعب الجمع بينها في معظم الأحيان، بسبب اختلاف التصنيفات والمصطلحات أو التوقيتات المناسبة. ومن ثم يتمثل أحد المكونات الأولى والبالغة الأهمية لخطة القياس في إعداد إطار متسق للمحاسبة البيئية - الاقتصادية وتوفير البيانات اللازمة له. ولذلك تشتمل خطة القياس على إشارة صريحة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٥٣ - وسيتركز العمل المتعلق بتطوير خطة قياس النمو الاقتصادي، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، في المجالات الآتية:

(أ) تحديد مجموعة متوازنة من المؤشرات الرئيسية؛

(ب) مواصلة تطوير المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتوازنات المغذيات؛

(ج) إعداد حسابات بشأن الأرض (التقييم النقدي ومقاييس الحجم)؛

(د) تحسين المعلومات المتعلقة بمخزونات الأصول الطبيعية الرئيسية (الموارد المعدنية والخشبية)؛

(هـ) توسيع نطاق المحاسبة المتعلقة بالنمو.

٥٤ - وسيجري إعداد تقرير واف عن مؤشرات النمو الأخضر في أوائل عام ٢٠١٣.

٢ - تدفقات المواد وإنتاجية الموارد

٥٥ - يدعم العمل المتعلق بتدفقات المواد وإنتاجية الموارد تنفيذ توصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن نفقات المواد وإنتاجية الموارد (نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٨). وسينشر، في عام ٢٠١٢، تقرير قائم على الحقائق بشأن تدفقات المواد وإنتاجية الموارد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيركز العمل اللاحق على مواصلة تطوير قاعدة المعلومات والمؤشرات ذات الصلة.

٣ - استبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بحالة البيئة

٥٦ - أطلقت عملية لاستعراض استبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بحالة البيئة، في عام ٢٠٠٩، في تعاون وثيق مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والشعبة الإحصائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة. وروعيت في الاستعراض التطورات الحديثة في مجال إحصاءات البيئة والمحاسبة البيئية. وستتاح، في عام ٢٠١٢، مجموعة من أجزاء الاستبيان بعد إعادة هيكلتها واستكمالها.

هاء – عمل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المتصل ببرنامج عمل لجنة الخبراء

٥٧ – أصدر فريق المفوضية الأوروبية، الذي يعمل على تطوير عملية لمتابعة التقرير المعروف باسم تقرير ستيغليتز ورسالة المفوضية المعنونة ''الناتج المحلي الإجمالي وما يتجاوزه: قياس التقدم في عالم متغير''، تقريره النهائي في منتصف عام ٢٠١١. وتضمن التقرير نطاقا من التوصيات المتصلة بالحسابات القومية والمسائل الاجتماعية ومسائل توزيع الدخل، علاوة على المسائل البيئية. ويجري الآن تنفيذ تلك التوصيات بشكل مضطرد.

٥٨ – وتتمثل أبرز تطورات عام ٢٠١١ المتعلقة بالحسابات البيئية، في اعتماد البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا أول لائحة من نوعها بشأن الحسابات البيئية. ويلزم القانون الاتحاد الأوروبي المذكور جميع الدول الأعضاء بتجميع وتقديم حسابات بيئية باستخدام استمارة موحدة وجدول زمني موحد.

٥٩ – وتغطي اللائحة الأولى هذه الانبعاثات الهوائية حسب رموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد المتعلقة بجميع الأنشطة، على مستوى ذي رقمين، وحسابات تدفقات المواد والضرائب البيئية على نطاق الاقتصاد. وأكد مستخدمو السياسات في البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية بقوة، على أن المحاسبة البيئية أكبر بكثير من مجرد الوحدات المعيارية الثلاثة المذكورة وأعربوا عن توقعهم رؤية تقدم سريع في مجالات أخرى تشمل حماية البيئة، والسلع والخدمات البيئية، وحسابات الطاقة، والإعانات المالية المتصلة بالبيئة، واستخدام الموارد وإدارتها، وحسابات النفايات والمياه والغابات. وبدأ العمل على إعداد مجموعة ثانية من الوحدات المعيارية المتعلقة بلائحة جديدة تشمل حسابات الطاقة والسلع والخدمات البيئية ونفقات حماية البيئة. ويتوقع أن تتم الموافقة على الوحدات المعيارية الجديدة بنهاية عام ٢٠١٢.

٦٠ – وتولدت بالفعل بيانات يجري نشرها بانتظام فيما يتعلق بكثير من المجالات المذكورة، لكن بدون تغطية كاملة للبلد، ولا تزال في تلك البيانات ثغرات كثيرة، للأسف.

٦١ – ويتمثل الهيكل الذي تستند إليه جميع تلك البيانات تقريبا، في جداول موسعة بيئيا للإمداد والاستهلاك والمدخلات والمخرجات، على نحو يتسق مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد أعدت تلك الجداول لأول مرة في عام ٢٠١١، فيما يتعلق بالانبعاثات الهوائية المخصصة لمنتجي الانبعاثات. ثم استخدمت طريقة إعداد نماذج للمدخلات والمخرجات من أجل تقدير الانبعاثات الناتجة داخل الاتحاد الأوروبي وخارج حدوده، نتيجة الاستخدام النهائي للمنتجات. ويجري العمل الآن على إضافة تمديدات أخرى لتلك الجداول المتعلقة بالمدخلات والمخرجات.

واو – اللجنة الاقتصادية لأوروبا

فرقة العمل المعنية بقياس التنمية المستدامة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٦٢ – شرعت فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بقياس التنمية المستدامة، التي أسسها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في مزاولة عملها في عام ٢٠١٠. ويتمثل الهدف من العمل الجديد في مواصلة تطوير الإطار المفاهيمي وتحديد المؤشرات من أجل طرح البعد الطويل الأجل للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجري العمل أيضا على تطوير مؤشرات لعرض نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية.

٦٣ – وأحرز تقدم متعدد الاتجاهات في ذلك العمل. وأعدت فرقة العمل مشروع تقرير يلقي الضوء على أهمية كل من الجوانب الحالية والمستقبلية للرفاهية. وتغطي مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة ''احتياجات الجيل الحالي'' و ''احتياجات الأجيال المستقبلية'' و ''البعد الدولي''. ومن المقرر أن تفرغ فرقة العمل من إعداد الصيغة النهائية للتقرير في عام ٢٠١٢.

٦٤ – وتتابع فرقة العمل القرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الرابعة والستين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، والذي طلب إلى مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إعداد إطار لقياس التنمية المستدامة في حدود الإحصاءات الرسمية. ويرتبط عمل فرقة العمل بشكل قوي أيضا بالعمل الذي تنفذه مؤسسات أخرى، مثل التوصيات الواردة في تقرير ستيغليتز، ومبادرة ''الناتج المحلي الإجمال وما يتجاوزه''، والمشروع الذي ترعاه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن ''قياس تقدم المجتمعات''. وتتابع فرقة العمل عن كثب عمل فريق الرعاية المعني بقياس تقدم المجتمعات والرفاه والتنمية المستدامة، الذي بدأه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بفرنسا.

٢ – فرقة العمل المشتركة بين القطاعات المعنية بمؤشرات البيئة

٦٥ – هي فرقة عمل مشتركة معنية بمؤشرات البيئة، أسستها، في عام ٢٠٠٩، لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وواصلت عملها من أجل تحسين إنتاج البيانات وتعزيز قابلية الإحصاءات البيئية للمقارنة في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا. وتشارك الشعبة الإحصائية والوكالة الأوروبية للبيئة بفعالية في أنشطة فرقة العمل المشتركة، من خلال توفير الدعم المالي والمعارف المتخصصة.

٦٦ - وقامت فرقة العمل المشتركة، في الاجتماعات الخمسة التي عقدتها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، باستعراض ٣١ مؤشرا من أصل ٣٦ مؤشرا موصى بها في المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بتطبيق مؤشرات البيئة في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا، التي أقرها المؤتمر الوزاري الذي انعقد في عام ٢٠٠٧ تحت شعار ''تسخير البيئة من أجل أوروبا''. وهي تشمل المؤشرات البيئية في مجالات رئيسية، مثل الهواء النقي والطاقة ومياه الشرب والنفايات والتنوع البيولوجي للغابات والنقل المستدام. ونظرت فرقة العمل أيضا في مؤشرات إضافية هامة لكنها غير مدرجة حاليا في المبادئ التوجيهية للمؤشرات، وهي تحديدا مؤشرات النفقات البيئية، والمؤشرات الزراعية - البيئية، ومؤشرات الطاقة والبيئة، والمؤشرات الجديدة للمياه والتنوع البيولوجي.

٦٧ - وسيستمر العمل في عام ٢٠١٢، من أجل مواصلة استعراض المبادئ التوجيهية للمؤشرات، والاتفاق على إدراج مؤشرات إضافية. وسيشمل العمل فيما بعد أيضا، تطوير مجموعة مؤشرات رئيسية تصلح لأن تشكل أساسا لجمع البيانات بصورة منتظمة. وسيجري تنظيم حلقتي عمل في إطار مشروع حساب التنمية بالأمم المتحدة، في مجالات تحتاج إلى مزيد من العمل المنهجي. وستركز حلقة العمل الأولى على إحصاءات النفايات؛ ومن المقرر عقدها بالتتابع مع الاجتماع القادم لفرقة العمل المشتركة.

سابعا - نقاط للمناقشة

٦٨ - **قد تود اللجنة القيام بما يلي:**

(أ) **إقرار الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في صورته المقترحة؛**

(ب) **الإعراب عن آرائها بشأن عملية إعداد النظام الفرعي للطاقة التابع لنظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية في صورته النهائية؛**

(ج) **التعليق على التقدم المحرز في عمل اللجنة.**